قياس أثر المخاطر المصرفية على الربحية فى المصارف الليبية خلال الفترة من ٢٠١٢ حتى ٢٠١٧

د/ محمد بهاء الدين محمد بخيت (*)

د/ أحمد صقر (*)

أ/ جمال جبريل جيب الله (**)

ملخص الدراسة:

تهتم البنوك بدراسة المخاطر المصرفية نتيجة للمشاكل التى تواجه الاقتصاد بشكل عام والقطاع المصرفى بشكل خاص ومن ثم تنشا المخاطر، وتلخصت مشكلة الدراسة فى دراسة المخاطر البنكية واثرها على مؤشرات الربحية خلال الفترة من العام ٢٠١٢ حتى ٢٠١٧ بالتطبيق على كافة المصارف الليبية من خلال الاجابة على التساؤلات الرئيسية للدراسة وهى: ما هو مستوى مخاطر الائتمان على المصارف التجارية فى ليبيا؟ وما هو مستوى مخاطر السيولة على المصارف التجارية فى ليبيا؟ وما هو مستوى مخاطر التشغيل على المصارف التجارية فى ليبيا؟ وما هو مستوى مخاطر راس المال على المصارف التجارية فى ليبيا؟ وما هو مستوى مخاطر الاختلاف بين مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان ومخاطر التشغيل ومخاطر راس المال التى تواجه المصارف التجارية فى ليبيا؟

وتمثلت اهداف الدراسة دراسة طبيعة المخاطر المصرفية ممثلة فى مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر التشغيل ومخاطر راس المال كمتغيرات مستقلة وتاثيرها على الربحية كمتغير تابع ومن خلال اجراء الاختبارات الاحصائية للبيانات الفعلية للدراسة باستخدام برنامج SPPS توصلت الدراسة الى وجود علاقة عكسية

(*) استاذ المحاسبة والتمويل المساعد – كلية الادارة والتكنولوجيا – الاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا
(**)استاذ التمويل المساعد – كلية الادارة والتكنولوجيا – الاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا
(***) محاسب بشركة سرت لتصنيع النفط والغاز -ليبيا

بين مخاطر الائتمان والربحية ممثلا فى معدل العائد على الاصول وهامش الفائدة الصافى وهامش ربح الايرادات، ووجود علاقة عكسية بين مخاطر السيولة وبين الربحية ممثلا فى معدل العائد على الاصول وهامش الفائدة الصافى وهامش ربح الايرادات، ووجود علاقة عكسية بين مخاطر التشغيل وبين الربحية ممثلا فى هامش الفائدة الصافى وهامش ربح الايرادات، بينما وجود علاقة طردية بين مخاطر التشغيل وبين الربحية ممثلا فى معدل العائد على الاصول، ووجود علاقة عكسية بين مخاطر راس المال وبين الربحية ممثلا فى كلا من معدل العائد على الاصول وهامش الفائدة الصافى وهامش ربح الايرادات.

وتوصي الدراسة بضرورة الاخذ بنتائج معاملات الانحدار التى تم التوصل اليها مما تساعد متخذى القرار بالتنبؤ بحجم الاثر الناتج من المخاطر على معدلات الاداء.

تمهيد:

تعتبر الصناعة المصرفية والبنكية من أهم الصناعات في الفكر الاقتصادي المعاصر لما لها من مساهمة فعالة في ازدهار الاقتصاد وتنميته في مختلف المجالات والميادين الاستثمارية والتنموية حيث تشكل المصارف الحجر الأساس في للإئتمان والتعاملات المالية المختلفة. (البحيصي، ٢٠٠٢)

وتواجه البنوك العديد من التحديات والمخاطر وما لذلك من تأثير على انخفاض أرباحه وزيادة مخاطره، فقد تبتعد التعاملات المالية للأفراد والمنظمات عن الجهاز المصرفي ولكي تواجه البنوك هذه التحديات يتوجب عليها تعظيم أرباحها بشكل يزيد من قيمة ثروتها وثروة المساهمين فيها، من خلال توظيف الأموال باستخدام مصادر متعددة وذات كفاءة عالية، مما سيؤدي إلى زيادة قيمة البنك والمحافظة على مكانتها واستراريتها ضمن بيئة الاعمال.(ميرغنى، ٢٠١٥)

حيث ان النظام المصرفي يمثل أداة مهمة لحشد المدخرات الوطنية وتحويلها إلى استثمارات في الأصول الثابتة والمتداولة إلى جانب عملها على جذب الاستثمارات الأجنبية وتوجيهها لتمويل المشاريع الأكثر كفاءة وإنتاجية وربحية، وذلك من خلال دورها الوسيط بين المودعين عارضين الأموال في النظام المصرفي والمقترضين الذين يمثلون طالبي هذه الأموال. (العلى، ٢٠١٢)

إن اهمية القطاع المصرفى أوجبت على المتخصصين المراقبة المستمرة لأداء تلك المصارف وتحليل العوامل التي تؤثر في تحقيق أهدافها لإستخدام تلك النسب في تحليل وتحديد العوامل التي تؤثر في هامش الفائدة فى تلك المصارف. (عبدالستار، ٢٠١٣)

فالنشاط المالي في البنك يهدف إلي تعظيم الإيرادات أو تخفيض المصروفات أو كلاهما معاً من خلال قبول الودائع وتنمية الادخار ومزاولة عملية التمويل الداخلي والخارجي بما يحقق أهداف خطة التنمية وتقديم الخدمات المصرفية وقبول الودائع وتنمية الادخار حيث تقوم البنوك التجارية بالعمل على تحقيق الهدف الاساسى وهو تحقيق النمو وزيادة الاخبار هنا نشات اهمية البنوك.(شهاب الدين، ٢٠١٦)

لذا فان الدراسة تسعى الى دراسة المخاطر التى تتعرض لها المصارف التجارية على الربحية للمصارف التجارية الليبية، حيث انه من خلال اتباع منهجية يمكن الخروج بالنتائج والتوصيات للوقوف على الاثر والاختلاف بين درجة المخاطر والتى من الممكن ان تكون اداة هامة لتحقيق مستهداف اداء مرتفع للمصارف مرتفعة فى ظل التعامل مع تلك المخاطر وتقديم التوصيات التى من شانها خفض درجة المخاطر ومن ثم تحسين مستويات الأداء بالبنوك التجارية.

أولاً: منهجية الدراسة:

١ـ مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة البحث في التحقق من طبيعة المخاطر التى تتعرض لها المصارف التجارية فى ليبيا ومدى الاختلاف فيما بينها والتى تؤثر على مؤشرات الاداء وذلك ضمن سعى الباحث للتعرف على تلك المخاطر والوصول الى نموذج يوضح معنوية المخاطر، حيث تولى البنوك اهمية لدراسة المخاطر نتيجة للمشاكل التى تواجه الاقتصاد بشكل عام والقطاع المصرفى بشكل خاص ومن ثم تنشا المخاطر، ولهذا السبب تحرص المصارف دائمًا على إدارة محفظة متنوعة من الودائع، ومختلفة الآجال وعليه فإن جوهر نشاط المصارف التجارية يتحدد بالكيفية التي تقوم بها هذه المصارف بالاستخدام الكفء للموارد المالية التي بحوزتها، وعن طريق البحث عن أفضل السبل والوسائل التي تؤدي إلى تحقيق الأهداف المطلوبة التي تسعى المصارف لها، لذا فان الدراسة الحالية أرادت دراسة المخاطر والوقوف على حجم الاثر الناتج على مؤشرات الربحية بالمصارف التجارية في ليبيا من خلال دراسة مفهوم وواقع مخاطر المصارف العاملة في ليبيا، حيث يمكن إن نلخص مشكلة الدراسة في التساؤل التالي:***ما هو أثر المخاطر المصرفية على الربحية فى المصارف الليبية؟***

٢ـ أهمية الدراسة:

- استعراض ماتحويه الدراسة من ادبيات ودراسات سابقة مرتبطة بموضوع البحث أجريت من خلال باحثين ليعد ذلك مصدرا هاما للقائمين على المصارف التجارية فى ليبيا للتعرف على الادبيات والاوراق البحثية وما انتهت اليه من نتائج خلال الفترة الماضية.
- وضع نتائج الدراسة فيما يتمثل فى نتيجة الاختبارات الاحصائية وايضاح مستوى درجة الاختلاف بين المخاطر التى اعتمدت عليها الدراسة والوقوف على طبيعة الاثر على مؤشرات الربحية.

- استعراض التوصيات والنتائج والتى من شانها دعم اتخاذ القرار فى المصارف بناء على تحديد حجم الخطر الذى تتعرض لها المصارف فى ليبيا.
- بناء نموذج للتنبؤ بالعلاقة بين مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر التشغيل ومخاطر راس المال وبين ربحية المصارف التجارية الليبية.

٣- أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة الى تحقيق اهداف يمكن ايجازها فى النقاط التالية:

- التعرف على واقع العملية المصرفية بالمصارف التجارية الليبية.
- دراسة طبيعة المخاطر المصرفية ممثلة فى مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر التشغيل ومخاطر راس المال وتاثيرها الربحية والاطلاع على الجوانب النظرية والفكرية لتلك المخاطر والبحث فى ادبيات العلاقة فيما بينهم.
- قياس مخاطر الائتمان و مخاطر السيولة و مخاطر التشغيل و مخاطر رأس المال ومقابلتها بمستوى الربحية فى المصارف التجارية الليبية.
- التنبؤ بالعلاقة بين مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر التشغيل ومخاطر راس المال وبين ربحية المصارف التجارية الليبية من خلال تصميم نموذج انحدار يفسر العلاقة بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة.

٤- فرضيات الدراسة:

تتشكل فروض البحث على النحو التالى:

- **الفرضية الرئيسية الاولى (H1):** "توجد علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين مخاطر الائتمان وبين الربحية".
- **الفرضية الرئيسية الثانية (H2):** "توجد علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين مخاطر السيولة وبين الربحية".

- **الفرضية الرئيسية الثالثة (H3):** "توجد علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين مخاطر التشغيل وبين الربحية "
- **الفرضية الرئيسية الرابعة (H4):** "توجد علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين مخاطر رأس المال وبين الربحية".

٥- نموذج الدراسة:

يتشكل نموذج الدراسة على النحو التالى كما هو موضح بالشكل رقم (١).

الشكل رقم (١) نموذج الدراسة

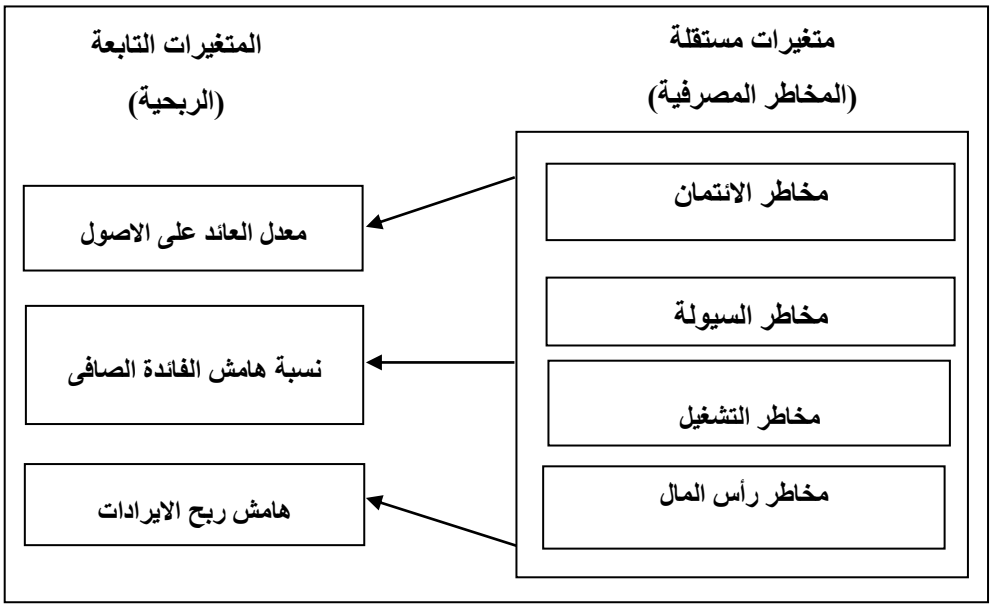

- مجتمع الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة فى جميع المصارف التجارية الليبية حيث تتم الدراسة على جميع المصارف الليبية وعددهم (١٦) كما يتضح من الجدول رقم (١).

الجدول رقم (١) عينة الدراسة

	اسم المصرف
1	مصرف الجمهورية
2	مصرف التجاري الوطني
3	مصرف الوحدة
4	مصرف الصحارى
5	مصرف شمال إفريقيا
6	مصرف الواحة
7	مصرف المتحد
8	مصرف التجاري العربي
9	مصرف المتوسط
10	مصرف التجارة والتنمية
11	مصرف النوران
12	مصرف الخليج الاول
13	مصرف السراى
14	مصرف الامان
15	مصرف الوفاء
16	مصرف الاجماع العربى

المصدر: (مصرف ليبيا المركزى، ٢٠١٨)

٦- منهجية الدراسة:

سوف تعتمد الدراسة على استخدام المنهج الوصفى التحليلى لكون الدراسة تبحث فى وصف وتحليل طبيعة المخاطر التى تتعرض لها المصارف التجارية فى ليبيا، وسوف يتم الاعتماد على المنهج الوصفى نظرا لكون المنهج الوصفى يتيح توصيف المعلومات وتفسيرالاطار النظرى لعرض الظاهرة موضوع الدراسة ووصفها وصفاً دقيقاً يعبر عنها كيفياً وكمياً بجانب الجزء التحليلى المعتمد على تحليل المتغيرات التى تتشكل من البيانات الفعلية لنتائج اعمال المصارف التجارية، حيث يسهم ذلك في التقييم ومحاولة تفسير العلاقات بين المتغيرات التي ترتبط بعملية قياس الاثر على مؤشرات الربحية وذلك تحليل البيانات الفعلية المتحصل عليها من مصرف ليبيا المركزى، وسوف يتم تحليل البيانات الفعلية من خلال برنامج (SPSS) عند طريق اجراء الاختبارات الاحصائية للمتغيرات من العام ٢٠١٢ حتى ٢٠١٧ ومن ثم التوصل الى نتائج اختبار الفرضيات.

٧- مصادر قياس المتغيرات:

وفقا للدراسات السابقة وبالتالي فانه تم تحديد المتغيرات كما هو موضح في الجدول رقم(٢) :

الجدول رقم (٢) مصادر قياس المتغيرات

المتغيرات		حساب النسبة	المصدر من الدراسات السابقة
المتغيرات المستقلة	مخاطر الائتمان	= القروض غير العاملة /اجمالى القروض	(وهدان، ٢٠١٧) (Malik&awias,2015) (العلى، ٢٠١٤)
	مخاطر السيولة	= النقدية وماشابها / الودائع	(عبادى، ٢٠١٦) (الغيطى، ٢٠١٣) (عمار، ٢٠١٠)
	مخاطر التشغيل	= مصروفات التشغيل / عدد العمال	(عبد القادر، ٢٠١٥) (lyambiko,2015)

	مخاطر راس المال	= اجمالى حقوق الملكية / اجمالى الاصول	(Gill,2016) (ناصر، ٢٠١٦) (ayaydin&karakaya, 2014)
المتغيرات التابعة	معدل العائد على الاصول	= صافى الربح / اجمالى الاصول	(وهدان،٢٠١٧) (العلى، ٢٠١٤) (Shahchera ,2012)
	نسبة هامش الفائدة الصافى	= (ايراد الفوائد – مصروف الفوائد) / اجمالى الاصول	(سعيد، ٢٠١٦) (Malik&awias,2015) (Shahchera ,2012)
	هامش ربح الايرادات	= صافى الربح / اجمالى الايرادات	(سعيد، ٢٠١٦) (عبادى، ٢٠١٦)

٨- أساليب جمع البيانات:

تم الاعتماد على مصادر للحصول على البيانات حيث انقسمت الى:

- **المصادر الاولية:** تتمثل فى البيانات التى سوف يتم الحصول عليها عن طريق مصرف ليبيا المركزى
- **المصادر الثانوية:** تتمثل فى البيانات المالية والمراجع والكتب والنشرات البحثية والابحاث والدراسات السابقة التى تناولت موضوع البحث بهدف تغطية الجانب النظرى للدراسة.

ثانيا: الدراسات السابقة:

١) الدراسات السابقة المرتبطة بمخاطر الائتمان:

- **هدفت دراسة (وهدان، ٢٠١٧) الى دراسة بيان اثر المخاطر المالية على الاداء المالى للبنوك التجارية المدرجة فى سوق عمان المالى للفترة من ٢٠٠٨ حتى ٢٠١٥ باستخدام برنامج eviews للتحليل الاحصائى،** وانتهجت هذه الدراسة الاسلوب الاحصائى الوصفى التحليلى، كما تم استخدام السلاسل الزمنية لاختبار الفرضيات، ولتحقيق اهداف هذه الدراسة تم اخيار المخاطر الاتية (مخاطر

الائتمان مقاسة بنسبة القروض غير العاملة الى اجمال القروض ومخاطر سعر الفائدة ومخاطر السيولة مقاسة بنسبة النقود او ماحكمها الى اجمالى الودائع ومخاطر راس المال) كما تم استخدام المؤشرات الاتة للتعبير عن الاداء (معدل العائد على الاصول ومعدل العائد على الملكية والعائد على السهم ومعدل دوران السهم) واستخرجت البيانات من خلال البحث فى التقارير المالية السنوية للبنوك التجارية قيد الدراسة حيث اشتملت عينة الدراسة على جميع البنوك التجارية المدرجة فى سوف عمان المالى وعددها ١٣ بنكا، واظهرت نتائج الدراسة ان مخاطر الائتمان ومخاطر راس المال هى الاكثر تاثيرا على الاداء المالى، حيث تم التوصل الى وجود اثر سلبى بين مخاطر الائتمان مقاسة بنسبة القروض غير العاملة الى القروض وبين معدل العائد على الاصول وان مخاطر السيولة ترتبط بشكل ايجابى مع معدل العائد على الاصول ومخاطر الفائدة لاتؤثر بشكل كبير على الاداء المالى للبنوك التجارية كونه تخضع لضوابط وقوانين لجنة بازل الملزمة من قبل البنك المركزى الذى بدوره يعد جهة رقابية على نسب السيولة وراس المال واوصت الدراسة بضرورة الدراسة بضرورة وجود رقابة علمية على منح الائتمان واستخدام استراتيجيات محددة وضوابط خاصة من قبل البنوك تساعد فى الحد من هذه المخاطر.

- **هدفت دراسة (سعيد، ٢٠١٦) الى بحث المخاطرة الإئتمانية وإنعكاسها على الربحية المصرفية: دراسة تطبيقية مقارنة بين مصرفى HSBC وBarclays** تسليط الضوء على اهم المخاطر التي يواجهها اي مصرف والناتجة عن منحه للقروض وائتمان وهي المخاطرة الائتمانية وما انعكاسها على الارباح المتحققة سواء من منحه للقروض او اي استثمارات اخرى مهما تنوعت اغراضها ومدياتها وتحصيلاتها، وعليه تم اختيار مصرفين دوليين في بريطانيا هما HSBC (شركة هونغ كونغ وشنغهاي للخدمات المصرفية وBarclays) شركة للخدمات المصرفية والمالية البريطانية، ولهما باع طويل في مجال العمل المصرفي لكي يعطي صورة واضحة عن اهم النتائج التي يمكن ان يتوصل اليها

الباحث من خلال استخدام المؤشرات الخاصة بكل من المخاطرة الائتمانية مقاسة القروض غير العاملة الى اجمالى القروض والربحية مقاسة بمعدل العائد على الاصول ومعدل العائد على الودائع ونسبة هامش الفائدة المصرفية لكي توضح المشاكل التي يمكن ان تولد من المخاطرة الائتمانية وانعكاسها على الربحية والتي على ضوئها يتم تحقيق اهداف البحث بعدما تم صياغة فرضية لإثبات ذلك، تم تحليل هذه المؤشرات ومن ثم اختبارها بواسطة اختباري F, P-Value وبيان الاثر من خلال معامل التحديد R2 باستخدام تحليل التباين ANOVA وتوصل الباحث الى ان هناك تأثير معنوي لمؤشرات المخاطرة الائتمانية على الربحية والتي على اساسها تم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة. واهم ما يوصي به الباحث على ضرورة اعادة النظر في السياسات المتبعة من قبل المصرف Barclays قياسا بـ HSBC في منحه الائتمان وذلك لارتفاع مقدار القروض المتعثرة لديه قياسا بالآخر مما قد يعرضه الى مشاكل كبيرة على مستوى التمويل في حالة السحب وغير ذلك وانعكاس ذلك على مقدار الارباح المتحققة عنها.

- **دراسة (Khan, 2015) الى دراسة اثر مخاطر السيولة والائتمان على الربحية فى البنوك التجارية فى الهند، هدفت الدراسة الى التعرف على تاثير السيولة على الربحية فى البنوك التجارية في باكستان،** ودراسة طبيعة العلاقة وقوة العلاقة القائمة بين المتغيرات، وذلك لاختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتى تمثل السيولة مقاسة بنسبة الاصول السائلة الى الودائع ومخاطر الائتمان مقاسة بنسبة القروض المتعثرة الى اجمالى القروض ومتغيرات تابعة تمثل الربحية مقاسة بنسبة معدل العائد على الاصول ونسبة هامش صافى الربح للايرادات، بالاعتماد على دراسة البيانات المالية للبنوك فى الهند خلال السنوات الخمس للفترة من ٢٠٠٨ - ٢٠١٤، حيث توصلت نتائج الدراسة الى أن هناك علاقة عكسية ذات دلالة احصائية بين الاصول السائلة الى الودائع لقياس مخاطر السيولة وبين معدل العائد على الاصول وان هناك علاقة عكسية ذات دلالة

احصائية بين الاصول السائلة الى الودائع لقياس مخاطر السيولة وبين هامش صافى ربح الايرادات وان هناك علاقة عكسية بين القروض المتعثرة الى اجمالى القروض لقياس مخاطر الائتمان وبين معدل العائد على الاصول وان هناك علاقة عكسية بين القروض المتعثرة الى اجمالى القروض لقياس مخاطر الائتمان وبين هامش صافى ربح الايرادات.

- **هدفت دراسة (Malik & Awias, 2015) الى قياس تأثير مخاطر الائتمان على ربحية البنوك التجارية في باكستان،** حيث انه لايجاد طبيعة العلاقة بين المتغيرات تم استخدام اسلوب الارتباط والانحدار للوصول الى طبيعة العلاقة ومدى قوتها، حيث اعتمدت الدراسة على متغير مستقل متمثل فى نسبة اجمالى القروض غير العاملة الى اجمالى القروض لقياس الاثر على المتغيرات التابع لقياس الربحية متمثلة فى معدل العائد على الاصول ومعدل العائد على حقوق الملكية ونسبة هامش الايرادات ومعدل العائد على الودائع وهامش الفائدة، حيث تم استخدام البيانات للفترة من ٢٠٠٨ حتى ٢٠١٤ لعدد ٥ بنوك تم اختيارهم بشكل عشوائى، وبعد إجراء الارتباط وتحليل الانحدار وجد أن هناك علاقة سلبية كبيرة بين نسبة القروض غير العاملة وبين معدل العائد على الاصول، ووجود علاقة ايجابية بين نسبة القروض غير العاملة وبين نسبة هامش الفائدة، ووجود علاقة سلبية بين نسبة القروض غير العاملة وبين هامش ربح الايرادات، ووجود علاقة سلبية بين نسبة القروض غير العاملة وبين معدل العائد على الودائع.
- **هدفت دراسة (العلى، ٢٠١٤) الى بحث أثر المخاطر المالية على تقييم أداء المصارف: دراسة تطبيقية على المصارف التجارية السورية،** وذلك من خلال تحديد أثر المخاطر المالية في ربحية المصارف التجارية ضمن الصناعة المصرفية السورية، ولتحقيق ذلك قام الباحث بجمع البيانات اللازمة عن المصارف التجارية المدرجة في بورصة دمشق للأوراق المالية وذلك عن الفترة ٢٠١٠-٢٠٠٦، وتحليلها إحصائيا. لقد اشتملت عينة الدراسة على (٦) مصارف تجارية عاملة في سورية، وتمت دراسة سلوك المتغير التابع المتمثل في العائد

على حقوق الملكية والعائد على الاصول، والمتغيرات المستقلة المتمثلة في مؤشر مخاطر الائتمان (القروض غير العاملة الى اجمالى القروض)، مؤشر مخاطر السيولة (النقدية الى اجمالى الودائع) مؤشر مخاطر راس المال (حقوق الملكية الى الاصول)، واختبر نموذج الدراسة ضمن السلسلة الزمنية والقطاعية لبيانات المصارف التجارية السورية من خلال النموذج الخطي للمتغيرات المستهدفة من قبل الدراسة، ومن اهم النتائج التي تم التوصل إليها وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين العائد على حقوق الملكية والعائد على الاصول ومخاطر السيولة.وعدم وجود علاقة بين كلا من العائد على حقوق الملكية والعائد على الاصول وبين مؤشر مخاطر الائتمان، وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين العائد على حقوق الملكية والعائد على الاصول ومؤشر مخاطر رأس المال.وقد قدم الباحث في نهاية الدراسة مجموعة من التوصيات التي من شأنها الإسهام في إنجاح أعمال المصارف التجارية وتفعيل دورها في تنشيط الاقتصاد الوطني ودفع عجلته نحو النمو والتطور.

٢) الدراسات السابقة المرتبطة بمخاطر السيولة:

- **بجانب دراسة (العلى، ٢٠١٤) والتى تم استعراضها والتى قد بحثت فى أثر المخاطر المالية على تقييم أداء المصارف: دراسة تطبيقية على المصارف التجارية السورية،** والتى قد توصلت الى وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين العائد على حقوق الملكية والعائد على الاصول ومخاطر السيولة، ودراسة (وهدان، ٢٠١٧) اثر المخاطر المالية على الاداء المالى للبنوك التجارية المدرجة فى سوق عمان المالى والتى توصلت الى انه يؤجد علاقة ايجابية بين مخاطر السيولة وربحية المصارف التجارية، ودراسة (Khan, 2015) حول اثر مخاطر السيولة والائتمان على الربحية فى البنوك التجارية فى الهند والتى توصلت الى أن هناك علاقة عكسية ذات دلالة احصائية بين الاصول السائلة الى الودائع لقياس مخاطر السيولة وبين معدل العائد على الاصول وان هناك علاقة عكسية ذات

دلالة احصائية بين الاصول السائلة الى الودائع لقياس مخاطر السيولة وبين هامش صافى ربح الايرادات، فاننا نستعرض الدراسات الاتية:

- **ناقشت دراسة (عبادى، ٢٠١٦) تحليل اداء البنوك التجارية فى العراق باستخدام نسب السيولة والربحية فى العراق،** وذلك نظرا لاهمية البحث فى تحليل نسب السيولة وعلاقتها بالربحية فى المصارف التجارية، حيث تشكلت العينة من ٦ مصارف عراقية خلال الفترة من ٢٠١٠ حتى ٢٠١٥ ولذا فان دراسة نسب السيولة والربحية تكشف عن العلاقات المهمة بين حجم السيولة النقدية بالمصرف والربحية، وذلك لكونه مؤشرا لما حققه المصرف من خلال المقارنة مع الفترات السابقة لمعرفة الوضع المالى، واعتمدت الدراسة على متغيرات مستقلة ممثلة فى نسبة الاصول السائلة الى الودائع ونسبة الاستثمارات المالية الى الودائع ونسبة القروض الى اجمالى الاصول ومتغيرات تمثل الربحية كا معدل العائد على الأصول معدل العائد على حقوق الملكية وهامش الفائدة الصافى ومعدل العائد على الودائع ومجمل الربح ونسبة هامش ربح الايراد، وقد توصلت الدراسة الى ان العلاقة بين السيولة والربحية هى علاقة ذات دلالة معنوية ايجابية وان المتغيرات المستقلة تؤثر بشكل ايجابى فى الاداء المالى للبنوك عينة الدراسة وبالاخص مؤشرات الربحية، وانه كلما ارتفعت نسبة الاصول السائلة الى الودائع انخفضت الربحية وكلما ارتفعت نسبة الاستثمارات المالية ارتفعت معدلات الربحية، اى انه يوجد علاقة طردية بين الاستثمارات المالية والربحية وعلى خلاف النظريات الاقتصادية فقد تم التوصل الى انه كلما ارتفعت نسب الاصول السائلة وارتفعت الربحية اى انه هناك علاقة ايجابية.

- **هدفت دراسة (Lukorito, 2014) الى تقييم تأثير السيولة على ربحية البنوك التجارية في كينيا،** حيث قد سجلت البنوك التجارية فى كينيا نموا كبيرا وتحسين الأداء المالي، فانه على الرغم من النمو الا ان قطاع المصارف واجه العديد من التحديات بما في ذلك منافسة شرسة من داخل مؤسسات التمويل الأصغر وشركات الرهن العقاري والمنافسة على مدى السنوات القليلة الماضية نتيجة

لزيادة الابتكارات في السوق، واعتمدت الدراسة على تحليل البيانات المالية لعدد ٤٣ من البنوك التجارية في كينيا وتم إجراء الاختبار على مدى ٥ سنوات ٢٠٠٩-٢٠١٣ وذلك بسبب توافر البيانات، واستخدمت هذه الدراسة البيانات الثانوية التي تم الحصول عليها من البيانات المالية المنشورة السنوية التي تم تحليلها باستخدام الإحصاء الوصفي والاستدلالي، واعتمدت الدراسة على قياس العلاقة بين نسب السيولة ونسب الربحية، حيث تم استخدام نسب السيولة كمتغير مستقل تمثل فى نسبة الودائع الى اجمالى الاصول ونسب السيولة النقدية الى الودائع في حين تشكل المتغير التابع فى نسب الربحية باستخدام معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية، وقد توصلت نتائج الدراسة الى أن هناك علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية بين نسب السيولة وبالاخص نسبة السيولة النقدية الى الودائع (النقود وماشابها الى الوداع) وربحية البنوك التجارية مقاسة بمعدل العائد على الاصول ومعدل العائد على حقوق الملكية وذلك فيما يرتبط بنتائج الدراسة الحالية.

- **هدفت دراسة (الغيطى، ٢٠١٣) الى بحث اثر السيولة المصرفية على الاداء المالى فى البنوك التجارية المقيدة فى البورصة المصرية**، حيث قامت الدراسة على بحث الفترة من ٢٠٠٨ حتى ٢٠١٢ فى البنوك التجارية فى مصر، وذلك بغرض كشف واقع ازمة السيولة نتيجة للاوضاع التى مرت بها مصر فى العام ٢٠١١ ومدى قوة العلاقة القائمة بين المتغيرات حيث تمثلت عينة الدراسة فى البنوك التجارية المقيدة فى البورصة المصرية وعددهم ١٣ بنك تجارى، واعتمدت الدراسة على متغيرات مستقلة هما نسبة الاصول السائلة الى الودائع ونسبة الاصول السائلة الى الاصول ونسب الاستثمارات المالية الى الاصول ومتغير تابع وهو الربحية حيث تم قياسه بحساب كلا من معدل العائد على الاصول ومعدل العائد على حقوق الملكية وقد توصلت الدراسة الى ان هناك علاقة عكسية بين نسبة الاصول السائلة الى الاصول ومعدل الربحية وهناك

علاقة عكسية بين نسب الاصول السائلة الى الودائع وبين معدل الربحية وهناك علاقة طردية بين الاستثمارات المالية الى الاصول وبين معدلات الربحية.

- **هدفت دراسة (Shahchera, 2012) الى دراسة أثر الأصول السيولة في البنك الإيراني على الربحية، من خلال اختبار اثر نسبة السيولة النقدية الى الودائع على ربحية عينة من البنوك الإيرانية وذلك خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٩** وذلك من خلال الاعتماد على متغيرات الدراسة التى تمثلت فى المتغير المستقل وهو نسبة السيولة ومتغير تابع وهو نسبة الربحية والتى تم قياسها من خلال نسبة معدل العائد على الاصول ومعدل العائد على حقوق الملكية ونسبة هامش الفائدة الصافى ومعدل العائد على الودائع ونسبة هامش الفائدة الصافى، وتوصلت الدراسة الى عدم وجود علاقة خطية بين الربحية ونسبة السيولة النقدية الى الودائع وبالتالى لا يوجد علاقة بين نسب السيولة النقدية وبين الربحية.
- **هدفت دراسة (عمار، ٢٠١٠) تقييم الاداء المالى بالبنوك التجارية الادرنية من خلال قياس العلاقة بين السيولة والربحية للفترة من ٢٠٠١ حتى ٢٠٠٨**، حيث هدفت الدراسة الى تقييم الاداء المالى للبنوك التجارية وبحث العلاقة بين السيولة والربحية وبحث العلاقة وفقا للبيانات المالية المتاحة عن عينة من ١٢ بنك تجارى تم دراسة البيانات المالية الخاصة بهم من خلال قياس العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة، حيث تمثلت المتغيرات المستقلة فى نسبة الاصول السائلة الى الودائع ونسبة الاصول السائلة الى الاصول وبين المتغيرات التابعة ممثلة فى نسب الربحية معدل العائد على الاصول ومعدل العائد على حقوق الملكية، وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة عكسية بين نسبة الاصول السائلة الى اجمالى الاصول ومعدل العائد على الاصول وان هناك علاقة عكسية بين نسبة الاصول السائلة الى اجمالى الاصول ومعدل العائد على حقوق الملكية ووجود علاقة عكسية بين نسبة الاصول السائلة الى الودائع وبين معدل العائد على الاصول وان هناك علاقة عكسية بين نسبة الاصول السائلة الى الودائع وبين معدل العائد على حقوق الملكية.

٣) الدراسات السابقة المرتبطة بمخاطر التشغيل:

- **اهتمت دراسة (فلاح، ٢٠١٧) بدراسة أثر المخاطر المالية والتشغيلية على الربحية المصرفية في البنوك التجارية التقليدية الخاصة العاملة في سورية،** ولتحقيق هذا الهدف فقد تم جمع البيانات نصف السنوية لعينة مكونة من عشرة بنوك تجارية تقليدية خاصة في سورية وذلك خلال الفترة الممتدة بين عامي٢٠٠٩ و٢٠١٥ وجمعت بيانات الدراسة بشكل أساسي من القوائم المالية للبنوك المدروسة، وتم قياس المتغير التابع المتمثل بالربحية المصرفية باستخدام معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية هامش الفائدة الصافى، في حين تم قياس المتغيرات المستقلة المتمثلة بمخاطر السيولة والمخاطر الائتمانية والمخاطر التشغيلية باستخدام نسب الأصول السائلة إلى إجمالي الالتزامات لقياس السيولة، وإجمالي القروض غير العاملة إلى إجمالي القروض لقياس مخاطر الائتمان، ونسبة صافى المصاريف التشغيلية الى عدد العمالة مقياسا للمصاريف التشغيلية، حيث تم استخدام أحد نماذج ال Data Panel وهو نموذج التاثرات العشوائية لاختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وتم الاعتماد على البرنامج الإحصائي EViews 8 في عملية تحليل البيانات، وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين كل من مخاطر السيولة والتشغيلية من جهة والربحية المصرفية من جهة أخرى سواء عند قياسها بمعدل العائد على الأصول أو معدل العائد على حقوق الملكية، وهامش الفائدة الصافى بالمقابل أظهرت الدراسة وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين المخاطر الائتمانية والربحية سواء عند قياسها بمعدل العائد على الاصول أو بمعدل العائد على حقوق الملكية وهامش الفائدة الصافى.
- **دراسة (شاهين، ٢٠١٦) قامت على بحث اثر المخاطر المصرفية على مؤشرات الربحية فى المصارف الفلسطينية،** حيث تتناول هذه الدراسة بالتحليل والمناقشة أثر إدارة المخاطر على درجة ربحية المصارف فى فلسطين بالتطبيق على عينة

من ٨ مصارف خلال الفترة من ٢٠١٠ حتى ٢٠١٥ باستخدام نموذج الانحدار والارتباط، وذلك من خلال تحليل البيانات المالية لمتغيرات الدراسة المتمثلة في مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر رأس المال مقاسة بنسبة حقوق الملاك الى الاصول ومخاطر التشغيل مقاسة بنصيب العامل من مصاريف التشغيل على معدل نمو الربحية مقاس بالعائد على الموجودات وهامش الفائدة الصافى وهامش ربح الايرادات، وقد أظهرت الدراسة وجود علاقة طردية بين درجة مخاطر راس المال مقاسة بنسبة حقوق الملاك الى الاصول وبين نسب الربحية التى اعتمدت عليها الدراسة، بنما تم التوصل الى علاقة عكسية بين مخاطر الائتمان والربحية، وتم التوصل الى علاقة ايجابية بين مخاطر سعر الفائدة والربحية حيث ان تقلبات سعر الفائدة اثرت بالايجاب على العائد على الموجودات، وقد أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام ومتابعة سلوك تلك المتغيرات وتطبيق معادلة الانحدار بالنظر إلى دورها الفاعل في إظهار اثر الأوضاع المالية للمصارف الفلسطينة، مع أهمية اتخاذ ما يلزم من إجراءات لتطبيق سياسات مصرفية ورقابية متقدمة.

- **دراسة (Lyambiko, 2015) أثر ممارسات إدارة المخاطر التشغيلية على الأداء المالي في البنوك التجارية في تنزانيا،** حيث يساعد القطاع المالي المستقر في تعزيز وتقوية النمو الاقتصادي من خلال حشد الموارد للاستثمار، كما يوفر إطار عمل لإجراء السياسة النقدية، ويعتبر القطاع المصرفي في غاية الأهمية في أي اقتصاد مع اعتبار وظيفته الأساسية هي تحويل الأموال من العوامل ذات الفائض إلى تلك التي بها عجز، حيث ان الهدف من هذه الدراسة هو إثبات تأثير المخاطر التشغيلية على الأداء المالي للبنوك التجارية في تنزانيا، وتشكلت عينة الدراسة من جميع البنوك التجارية وعددهم ٣٦ بنك في تنزانيا، وبما أن عدد سكان الدراسة كان صغيرا لم تكن هناك حاجة لأخذ العينات، حيث تم استخدام الدراسة البيانات الثانوية التي كانت متاحة بسهولة من البنك المركزى فى تنزانيا، واعتمدت الدراسة مسحًا وصفيًا للبنوك التجارية في تنزانيا من عام ٢٠٠٩ إلى

عام ٢٠١٣، وتم إجراء تحليل المخاطر من أجل تحديد تأثير إدارة المخاطر التشغيلية على الأداء المالي للبنوك التجارية في تنزانيا. وشملت هذه المتغيرات مخاطر الائتمان من خلال قياس نسبة القروض المتعثرة الى اجمالى القروض ومخاطر التشغيل من خلال قياس نسبة المصاريف التشغيلية الى عدد العمالة، وكان المتغير التابع للدراسة هو الأداء المالي للبنوك التجارية في تنزانيا وتم قياس ذلك باستخدام العائد على الاصول والعائد على حقوق الملكية وهامش ربح اللايرادات وهامش الفائدة الصافى، وأكدت النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن المتغيرات المستقلة مثل مخاطر الائتمان ومخاطر التشغيل لها درجات متفاوتة من العلاقة مع الأداء المالي للبنوك التجارية في تنزانيا، حيث أن مخاطر الائتمان تؤثر بشكل عسكى على ربحية البنوك ، وان مخاطر التشغيل تؤثر بشكل عكسى على ربحية البنوك وعلى الأداء المالي للبنوك. ولذلك أوصت هذه الدراسة بأن البنوك التجارية يجب أن تتعامل مع عوامل الخطر الخاصة بها بشكل مناسب حيث أن التغييرات في عوامل الخطر مثل المخاطر التشغيلية تؤدي إلى تخفيض قيمة العملة وتؤثر على أداء البنوك التجارية المدرجة في سوق الأوراق المالية.

- **هدفت دراسة (عبد القادر، ٢٠١٥) إلى معرفة أثر مخاطر التشغيل والسيولة ومخاطر راس المال تحقيق مستويات الربحية بالبنوك التجارية فى مصر وذلك خلال الفترة من العام ٢٠١١ حتى العام ٢٠١٤ باستخدام التحليل المالي وبالتطبيق على عينة من ١٣ بنك لدراسة،** حيث تشكل المتغير المستقل وهو مخاطر التشغيل مقاسا بنسبة المصروفات الادارية الى اجمالى المصروفات ونسبة مصروفات العمالة الى عدد العمالة، بينما تم قياس مخاطر السيولة من خلال نسبة الاصول السائلة الى اجمالى الاصول، وتم قياس مخاطر راس المال من خلال الاصول المرجحة بالمخاطر الى اجمالى الاصول ونسبة حقوق الملكية الى اجمالى الاصول، وتشكل المتغير التابع من معدل العائد على الاصول معدل العائد على حقوق الملكية وهامش صافى الايرادات وهامش الفائدة الصافى، حيث تم الاعتماد على النموذج القياسي لقياس العلاقة وخلصت الدراسة إلى ان هناك

علاقة ايجابية بين مخاطر التشغيل وربحية البنوك التجارية، وان هناك علاقة عكسية بين مخاطر راس المال وربحية البنوك التجارية، وان هناك علاقة عكسية بين مخاطر السيولة وربحية البنوك التجارية.

٤) الدراسات السابقة المرتبطة بمخاطر راس المال:

- **بجانب دراسة (شاهين، ٢٠١٦) عن اثر المخاطر المصرفية على مؤشرات الربحية فى المصارف الفلسطينية،** والتى توصلت الى قد توصلت وجود علاقة طردية بين درجة مخاطر راس المال مقاسة بنسبة حقوق الملاك الى الاصول وبين نسب الربحية مقاسة بالعائد على الموجودات وهامش الفائدة الصافى وهامش ربح الايرادات، فاننا نتناول الدراسة التالية المرتبطة بمخاطر راس المال واثرها على الربحية.
- **دراسة (Gill, 2016) اثر مخاطر راس المال على معدلات ربحية فى البنوك التجارية فى باكستان،** حيث قامت الدراسة على بحث مخاطر راس المال مقاسة بنسبة الاصول المرجحة الى اجمالى الاصول ونسبة راس المال العامل ونسبة حقوق المساهمين الى اجمالى الاصول على ربحية البنوك والتى تم قياسها من خلال معدل العائد على الاصول ومعدل العائد على حقوق الملكية وهامش ربح الايراد، وبالاعتماد على بيانات لعينة من ٢٠ بنك خلال الفترة من ٢٠٠٧ – ٢٠٠٩ وتم استخدام ادوات التحليل الاحصائى لقياس معامل الارتباط و الوسط الحسابى والانحراف المعيارى لقياس العلاقة بين المتغيرات ، حيث تم التوصل الى ان الهدف الأساسي لإدارة البنوك هو تعظيم ثروة حملة الأسهم وبالتالى فان هناك علاقة ايجابية بين مخاطر راس المال ممثلة فى نسبة الاصول المرجحة الى اجمالى الاصول ونسبة راس المال العامل ونسبة حقوق المساهمين الى اجمالى الاصول وبين معدل العائد على الاصول ومعدل العائد على حقوق الملكية وهامش ربح الايراد، ويفسر هذا أنه لتعظيم القيمة السوقية لاسهم البنوك تتطلب

عملية تعظيم ثروة الملاك أن يقوم المديرون بعملية الاستخدام الافضل لراس المال وبالتالى تحقيق معدلات الربحية.

- **هدفت دراسة (ناصر، ٢٠١٦) الى دراسة تأثير مخاطر السيولة وراس المال على ربحية البنوك في العراق،** حيث سعت الدراسة لقياس اثر مخاطر السيولة ومخاطر راس المال على نسب الربحية وذلك بالتطبيق على عينة من ١٦ بنك خلال الفترة من ٢٠١٠ حتى ٢٠١٥، حيث قامت الدراسة على متغير مستقل لقياس مخاطر السيولة يتثمل فى نسبة الاصول السائلة الى اجمالى الاصول ومتغير لقياس مخاطر راس المال يتمثل فى حقوق الملكية الى اجمالى الاصول، وقامت الدراسة على متغير تابع تمثل فى نسب الربحية مقاسة بمعدل العائد على الاصول ومعدل العائد على حقوق الملكية وهامش الفائدة الصافى، وتوصلت النتائج الى ان تخفيض نسبة رأس المال وحقوق الملكية الى اجمالى الأصول ادى الى ارتفاع معدلات الربحية فى البنوك وذلك من خلال التوصل الى علاقة عكسية بين مخاطر راس المال والربحية، وتوصلت نتائج الدراسة الى ان نسبة الاصول السائلة الى اجمالى الاصول كمقياسا لمخاطر السيولة تؤثر بشكل عكسى على مؤشرات الربحية التى اعتمدت عليها الدراسة.
- **دراسة (Ayaydin & Karakaya, 2014) أثر مخاطر راس المال على الربحية فى البنوك التركية،** الغرض من هذه الدراسة هو إلقاء بعض الضوء على المخاطر المصرفية وتحليلها والعلاقة بين مخاطر رأس المال والربحية، حيث تشكلت المتغيرات التفسيرية من خلال نسبة مخاطر راس المال ممثلة فى حقوق الملكية الى اجمالى الاصول، وتمثلت المتغيرات التابعة فى مقياس الربحية باستخدام معدل العائد على الاصول وهامش ربح الايرادات ومعدل العائد على الوادئع ومعدل العائد على حقوق الملكية، حيث تشكلت عينة الدراسة من البنوك الخاصة فى تركيا بعينة من ٢٣ بنك خلال الفترة من ٢٠٠٣ حتى ٢٠١١ للتحقيق في آثارمخاطر رأس المال على الربحية، حيث توصلت الدراسة الى أن تأثير زيادة رأس مال البنك على المخاطر إيجابي بشكل كبير وهذه النتيجة تدعم

النظريات الاقتصادية، حيث تشير إلى ان هناك علاقة إيجابية بين رأس المال مقاسا بنسبة حقوق الملكية الى اجمالى الاصول والربحية مقاسة بمجموعة النسب التى اعتمدت عليها الدراسة، بجانب ان النتائج تشير الى ان متغيرات الربحية اظهرت نتائج مختلفة بين البنوك بعضها البعض حسب سياسة ادارة راس المال، واوصت الدراسة ان تدرك البنوك بان ادارة المخاطرة تؤدي إلى إصلاح الوضع المالي وتحسين مستوى الكفاءة.

- **هدفت دراسة (الرشدان، ٢٠١٢) بعنوان محددات الربحية في المصارف التجارية الأردنية**، إلى تحديد وقياس أثر المحددات المختلفة المؤثرة على ربحية المصارف التجارية الأردنية، وقد شملت عينة الدراسة كل من (البنك العربي، وبنك الأردن، والبنك الأردني الكويتي)، وقد عملت الدراسة على تحديد أثر كل من: (الرافعة المالية، وتكلفة الودائع، والسيولة، وحجم المصارف، ومخاطر سعر الفائدة، ومخاطر رأس المال وقياسها باجمالى حقوق الملكية الى الاصول)على ربحية هذه المصارف. وتوصلت الدراسة إلى أن الرافعة المالية كان لها تأثير سلبي على ربحية تلك المصارف مقاسة بمعدل العائد على الاصول ومعدل العائد على حقوق الملكية، وكان أثر مخاطر سعر الفائدة على ربحية المصارف ضعيفاً جداً بسبب ارتفاع هوامش أسعار الفائدة، كما كانت مخاطر رأس المال ذات أثر ضعيف جداً على ربحية البنك العربي وبنك الأردن، أما نسبة السيولة فلم يكن لها تأثير على ربحية كل من البنك العربي والبنك الأردني الكويتي، في حين كانت ذات تأثير سلبي على ربحية بنك الأردن، وقد كان لحجم المصرف تأثير على الربحية لتلك المصارف.

ثالثاً: الخطوات الاجرائية للدراسة:

طريقة والاجراءات للمعالجة الإحصائية للبيانات:

تم اجراء اختبارات القياس الاحصائى للبيانات المالية بعد الحصول على النسب المالية للمتغيرات وتفريغ البيانات وحساب النسب المالية ومن ثم ادخال تلك

النسب الى برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical Package for Social Sciences) (SPSS) لتتوصل لنتائج الاختبارات الاحصائية لبيانات المصارف عينة الدراسة وعددهم (١٦) مصرف، حيث تم الاعتماد على الأساليب الإحصائية الاتية:

اعتمد الباحث على عدة التحليلات الاحصائية للمتغيرات لغرض التوصل إلى نتائج لاختبار الفرضيات والإجابة على التساؤل، ويتضمن المقياس الإحصائي المستخدم الأدوات:

- **اختبار التوزيع الطبيعي Kolmogorov-Smirnov :** تم إجراء الاختبار للتأكد من أن توزيع البيانات طبيعي للتأكد من معلمية البيانات عينة الدراسة وقابليتها لإجراء الاختبارات الإحصائية.
- **اختبار الارتباط الخطي وتضخم التباين:** يتم الكشف عن مشكلة وجود تعدد خطي من خلال قياس علاقة الارتباط بين المتغيرات المستقلة، حيث يشترط ان يكون معامل الارتباط أكبر من ٠.٧ تجنب مشكلة التعدد الخطى، وبالتالي يمكن إجراء التحليل الإحصائي، وإضافة إلى ما سبق فإنه سوف يتم إجراء اختبار معامل تضخم التباين (VIF) (Variance Inflation Factory) لزيادة التأكد من عدم وجود ارتباط مرتفع بين المتغيرات المستقلة (Multicollinearity) واختبار التباين المسموح (Tolerance) لكل متغير من متغيرات الدراسة، مع مراعاة عدم تجاوز معامل تضخم التباين (VIF) للقيمة (١٠) وقيمة اختبار التباين المسموح (Tolerance) أكبر من (٠.٠٥) وذلك وفقًا لدراسة.
- تحليل معامل الارتباط Pearson correlation: هو مقياس إحصائي لمعرفة درجة واتجاه العلاقة بين المتغيرين (س وص) ولابد من أن يكون هذا المقياس مستقلاً عن وحدات القياس الخاصة بالمتغيرين ومن هنا جاءت فكرة استخدام الوحدات المعيارية لكل من المتغيرين، ويطلق على متوسط حواصل ضرب القيم المعيارية لكل من المتغيرين معامل بيرسون .

- اختبار الانحدار الخطي المتعدد Multiple Linear Regression: إن الغرض من استخدام أسلوب تحليل الانحدار الخطي، هو دراسة وتحليل أثر متغير كمي على متغير كمي آخر، ففي تحليل الانحدار، نجد أن الدرسة تهتم بقياس أثر أحد المتغيرات المستقلة على المتغير التابع أو المتنبأ به، ومن ثم يمكن عرض نموذج الانحدار الخطي المتعدد في شكل معادلة خطية، تعكس المتغير التابع كدالة في المتغير المستقل ويمكن تمثيلها وفقًا للمعادلة الآتية :

$$Y = \alpha + \beta 1X_1 + \beta 2X_2 + \beta 3X_3 + e\beta 4X_4$$

حيث أن:

- Y = المتغير التابع ممثلا فى نسب الربحية (معدل العائد على الاصول & نسبة هامش الفائدة الصافى & نسبة هامش ربح الايرادات).
- α = قيمة ثابتة Constant أو Intercept .
- X_1 = المتغير المستقل الاول (مخاطر الائتمان).
- X_2 = المتغير المستقل الثانى (مخاطر السيولة).
- X_3 = المتغير المستقل الثالث (مخاطر التشغيل).
- X_4 = المتغير المستقل الرابع (مخاطر رأس المال).
- β_1 = ميل ألإنحدار y على المتغير الاول (مخاطر الائتمان).
- β_2 = ميل ألإنحدار y على المتغير الثانى (مخاطر السيولة).
- β_3 = ميل ألإنحدار y على المتغير الثالث (مخاطر التشغيل).
- β_4 = ميل ألإنحدار y على المتغير الرابع (مخاطر رأس المال).
- e = احتمال الخطا العشوائى.

وبالتالى فانه يمكن صياغة معادلة الانحدار المتعدد لمعدل العائد على الاصول على النحو التالى:

مقاييس الربحية = α + (β1 * مخاطر الائتمان) + (β2 * مخاطر السيولة) + (β3 * مخاطر التشغيل) + (β4 * مخاطر راس المال) + e

ومن خلال نتائج اختبار نموذج الانحدار يمكن التوصل الى القيم الاحصائية الاتية:

- معامل التحديد R^2 حيث يتم استخدامه لمعرفة القوة التفسيرية للنموذج المقدر، حيث يعرف معامل التحديد بانه القدرة التفسيرية لتاثير المتغير المستقل على المتغير التابع.
- معامل التحديد المعدل Adj - R^2 حيث يتم استخدامه لمعرفة القوة التفسيرية للتباين بين المتغير المستقل والمتغير التابع.
- اختبار مستوى الدلالة الاحصائية عند مستوى ٥% وهو المستوى المطلوب للتاكد من صحة الاختبارات الاحصائية حيث يتم قبول الفرضية اذا كان مستوى المعنوية اقل من او يساوى ٥% وقبول فرضية العدم اذا تجاوز مستوى المعنوية ٥%.

رابعاً: نتائج الدراسة:

وفقا لنتائج الاختبارات الإحصائية لفرضيات الدراسة وبإتباع منهجية الدراسة فأنه يمكن استعراض نتائج الدراسة على النحو التالي:

- **الفرضية الرئيسية الأولى:** أظهرت النتائج أن هناك وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين مخاطر الائتمان وبين الربحية في المصارف التجارية الليبية، عند مستوى معنوية مقبول إحصائياً لا يتعدى ٥%، والتي تتفق نتائجها مع دراسة (وهدان، ٢٠١٧) و(سعيد، ٢٠١٦) و(Khan, 2015) و (Malik & Awiors, 2015) و(Iyambiko, 2015) و(شاهين، ٢٠١٦) وتختلف مع دراسة كل من (العلى، ٢٠١٤) و(عبادي، ٢٠١٦) و(الفلاح، ٢٠١٧)

- **الفرضية الفرعية الأولى:** وجود علاقة معنوية عكسية ذات دلالة إحصائية بين مخاطر الائتمان وبين الربحية ممثلاً في معدل العائد على الأصول في المصارف التجارية في ليبيا، وهو مقبول إحصائياً عند مستوى معنوية أقل من ٥%، وتتفق هذه الدراسة مع (وهدان، ٢٠١٧) و(Khan, 2015) و(سعيد، ٢٠١٦) و (Malik & Owiias, 2015) و(Lyambiko, 2015) وتختلف مع دراسة (العلي، ٢٠١٤) و(الفلاح، ٢٠١٧) و(عبادي، ٢٠١٦).
- **الفرضية الفرعية الثانية:** وجود علاقة معنوية عكسية ذات دلالة إحصائية بين مخاطر الائتمان وبين الربحية ممثلا في نسبة هامش الفائدة الصافي في المصارف التجارية في ليبيا، ومقبولة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من ٥% وتتفق هذه الدراسة مع كل من (سعيد، ٢٠١٦) و (Malik & Awias, 2015) وتختلف مع كل من (عبادي، ٢٠١٦) و(الفلاح، ٢٠١٧).
- **الفرضية الفرعية الثالثة**: وجود علاقة معنوية عكسية ذات دلالة إحصائية بين مخاطر الائتمان وبين الربحية ممثلاً في نسبة هامش ربح الإيرادات في المصارف التجارية في ليبيا، ومقبولة إحصائياً عند مستوى معنوية أقل من ٥% وتتفق هذه الدراسة مع كل من (شاهين، ٢٠١٦) و(Khan, 2015) وتختلف مع كل من (الفلاح، ٢٠١٧) و(عبادي، ٢٠١٦).

- **الفرضية الرئيسية الثانية:** أظهرت النتائج أن هناك وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين مخاطر السيولة والربحية في المصارف التجارية الليبية ومقبولة إحصائياً عند مستوى معنوية أقل من ٥% وتتفق هذه النتائج مع دراسة كل من (Kahn, 2015) و(الفلاح، ٢٠١٧) و(العلي، ٢٠١٤) وتختلف مع دراسة كل من (وهدان، ٢٠١٧) و(عبادي، ٢٠١٦) و(عبد القادر، ٢٠١٥).
  - **الفرضية الفرعية الأولى:** وجود علاقة عكسية معنوية ذات دلالة إحصائية بين مخاطر السيولة والربحية متمثلاً في معدل العائد على الأصول في المصارف التجارية الليبية، ومقبولة إحصائياً عند مستوى معنوية أقل من ٥%، وتتفق هذه

الدراسة مع كل دراسة (الفلاح، ٢٠١٧) و(العلي، ٢٠١٤) و(Khan, 2015) وتختلف مع دراسة كل من (عبد القادر، ٢٠١٥) و(عبادي، ٢٠١٦) و(وهدان، ٢٠١٧)

- **الفرضية الفرعية الثانية:** وجود علاقة معنوية عكسية ذات دلالة إحصائية بين مخاطر السيولة وبين الربحية ممثلاً في نسبة هامش الفائدة الصافي في المصارف التجارية الليبية، ومقبولة إحصائياً عند مستوى معنوية أقل من ٥% وتتفق مع كل من دراسة (الفلاح، ٢٠١٧) و(Khan, 2015) و(عبد القادر، ٢٠١٥) وتختلف مع دراسة كل من (Shahchera, 2012).
- **الفرضية الفرعية الثالثة:** وجود علاقة معنوية عكسية ذات دلالة إحصائية بينا كل من مخاطر السيولة والربحية ممثلاً في معدل هامش ربح الإيرادات في المصارف التجارية الليبية، ومقبول إحصائياً عند مستوى معنوية أقل من ٥% وتتفق هذه الدراسة مع كل من (Khan, 2015) وتختلف مع دراسة (عبادي، ٢٠١٦).

- **الفرضية الرئيسية الثالثة:** وقد أظهرت النتائج أن هناك وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين مخاطر التشغيل وبين الربحية في المصارف التجارية الليبية، ومقبولة إحصائياً عند مستوى معنوية أقل من ٥% وتتفق هذه النتيجة مع دراسة كل من (شاهين، ٢٠١٦) و(عبد القادر، ٢٠١٥) وتختلف هذه الدراسة مع (الفلاح، ٢٠١٧) و(Iyambiko, 2015) في جزئية العلاقة الطردية بين مخاطر التشغيل ومعدل العائد على الأصول، وتتفق مع دراسة (الفلاح، ٢٠١٧) وتختلف مع دراسة (شاهين، ٢٠١٦) و(عبد القادر، ٢٠١٥) في جزئية العلاقة العكسية بين مخاطر التشغيل وكل من هامش الفائدة الصافية وهامش ربح الإيرادات.

- **الفرضية الفرعية الأولى:** وجود علاقة معنوية طردية ذات دلالة إحصائية بين كل من مخاطر التشغيل والربحية ممثلاً في معدل العائد على الأصول في المصارف التجارية الليبية، ومقبولة إحصائياً عند مستوى معنوية أقل من ٥%

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (شاهين، ٢٠١٦) و(عبد القادر، ٢٠١٥) وتختلف هذه الدراسة مع كل من (الفلاح، ٢٠١٧) و(Iyambilso, 2015)

- **الفرضية الفرعية الثانية:** وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين كل من مخاطر التشغيل والربحية ممثلاً في نسبة هامش الفائدة الصافي في المصارف التجارية الليبية، ومقبول إحصائياً عند مستوى معنوية أقل من ٥% وتتفق هذه الدراسة مع دراسة كل من (الفلاح، ٢٠١٧) وتختلف مع دراسة (شاهين، ٢٠١٦) و(عبد القادر، ٢٠١٥).

- **الفرضية الفرعية الثالثة:** وجود علاقة معنوية إحصائية بين كل من مخاطر التشغيل والربحية ممثلا في هامش ربح الإيرادات في المصارف التجارية الليبية، ومقبولة إحصائياً عند مستوى معنوية أقل من ٥% وتتفق هذه الدراسة مع (الفلاح، ٢٠١٧) وتختلف الدراسة مع كل من (شاهين، ٢٠١٦) و(عبد القادر، ٢٠١٥).

- **الفرضية الرئيسية الرابعة:** أظهرت النتائج على أنه توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين كل من مخاطر رأس المال والربحية في المصارف التجارية الليبية، ومقبولة إحصائياً عند مستوى معنوية أقل من ٥% وتتفق هذه النتيجة مع كل من دراسة (ناصر، ٢٠١٦) و(عبد القادر، ٢٠١٥) وتختلف مع دراسة (شاهين، ٢٠١٦.

- **الفرضية الفرعية الأولى:** توجد علاقة معنوية عكسية بين مخاطر رأس المال والربحية ممثلا في معدل العائد على الأصول في المصارف التجارية الليبية، ومقبولة إحصائياً عند مستوى معنوية أقل من ٥% وتتفق هذه الدراسة مع كل من (وهدان، ٢٠١٧) و(عبد القادر، ٢٠١٥)، وتختلف مع دراسة كل من (العلي، ٢٠١٤) و(شاهين، ٢٠١٦).

- **الفرضية الفرعية الثانية:** وجود علاقة معنوية عكسية بين كل من مخاطر رأس المال والربحية ممثلا في نسبة هامش الفائدة الصافي في المصارف التجارية

الليبية، ومقبول عند مستوى معنوية أقل من ٥%، وتتفق هذه الدراسة مع كل من (ناصر، ٢٠١٦).

- **الفرضية الفرعية الثالثة:** وجود علاقة معنوية عكسية بين كل من مخاطر رأس المال والربحية ممثلاً في معدل نسبة هامش الربح إلى الإيرادات في المصارف التجارية الليبية، ومقبولة إحصائياً عند مستوى أقل من ٥%، وتتفق هذه الدراسة مع (عبد القادر، ٢٠١٥) وتختلف الدراسة مع (شاهين، ٢٠١٦).

خامساً: التوصيات:

وفقا للنتائج التى تم التوصل اليها فانه يمكن صياغة التوصيات على النحو التالى:

- حث المصارف الليبية على التعامل مع المخاطر المصرفية بشكل يضمن تحقيق افضل معدلات للاداء والاعتماد على الدراسات والابحاث التى توصلت لطبيعة العلاقة بين المخاطر المصرفية ومعدلات الاداء.
- ان تعمل ادارات المصارف الليبية على الاخذ بالنتائج التى تشير الى وجود علاقة عكسية بين مخاطر الائتمان وبين مؤشرات الاداء، حيث ان التوسع فى القروض غير العاملة مقابل اجمالى القروض ادى الى انخفاض فى معدلات الاداء ولذلك يجب على متخذى القرار الاخذ بعين الاعتبار للنتائج التى تم التوصل اليها من خلال معادلات الانحدار.
- ان تعمل المصارف الليبية على الاخذ بالنتائج التى تشير الى وجود علاقة عكسية بين مخاطر السيولة وبين مؤشرات الاداء، حيث ان التوسع فى مستويات النقدية والاصول السائلة ادى الى انخفاض فى معدلات الاداء، حيث انه يمكن من خلال نتائج الاختبارات الاحصائية ان تستفيد المصارف الليبية من طبيعة العلاقة والاثر الناتج من مخاطر السيولة على معدلات الاداء.
- وفقا لما تم التوصل اليه من علاقة عكسية بين مخاطر رأس المال ومعدلات الاداء فان الدراسة توصى البنوك بالعمل على خفض راس المال مقارنتا بالاموال

المستثمرة من جانب الالتزامات فى مقابلة الاصول والتى تشكل ودائع العملاء نظرا لانها تساعد على زيادة معدلات الاداء فى المصارف.

- الاستفادة من العلاقة الطردية بين مخاطر التشغيل ومعدل العائد على الاصول حيث ان الانفاق على التشغيل ممثلا فى متوسط نصيب العامل من اجمالى الانفاق على مصروفات التشغيل ادى الى زيادة معدلات الاداء وهو الامر الايجابى الذى يشجع العاملين على زيادة مستوى الاداء.
- الاخذ بنتائج العلاقة العكسية بين مخاطر التشغيل وبين كلا هامش صافى الفائدة وهامش ربح الايرادات فى المصارف التجارية فى ليبيا من خلال الاعتماد على قيم معاملات الانحدار.
- ضرورة تضمين التقرير النهائي للمصارف التجارية فى ليبيا للقوائم المالية الذي يصدرها مصرف ليبيا المركزى ملخص لدرجة المخاطر المصرفية التى تتعرض لها وذلك لوجود اثر معنوى على الربحية فى المصارف.

سادساً: مقترحات لدراسات مستقبلية:

يوصى الباحث بالاهتمام بالموضوعات التالية كمقترحات لدراسات مستقبلية:

- حث الباحثين على إجراء المزيد من الدراسات لتشمل مقاييس اخرى للمخاطر اكثر تطورا مع قياس الاختلافات فيما بينهم على اداء البنوك.
- دور السياسات النقدية فى ادارة خفض درجة المخاطر فى المصارف فى ليبيا.
- دراسة العلاقة بين مخاطر راس المال وتكلفة هيكل رأس المال فى المصارف التجارية واثر ذلك على على الربحية.

المراجع

أولا: المراجع العربية:

- البحيصى، عصام محمد، (٢٠٠٢)، **"العوامل المؤثرة فى اعتماد مسئولى الائتمان على التحليل المالى فى ترشيد القرار الائتمانى"**، مجلة الجامعة الاسلامية، غزة، دولة فلسطين.
- الرشدان، فايز احمد، (٢٠١٢)، **"محددات الربحية في المصارف التجارية الأردنية"**، رسالة ماجستير، كلية الاعمال، جامعة الشرق الاوسط.
- العلى، جويد ربيع، (٢٠١٤)، **"أثر المخاطر المالية على تقييم أداء المصارف: دراسة تطبيقية على المصارف التجارية السورية"**، رسالة ماجستير، كلية الادارة، جامعة اليرموك، سوريا.
- الغيطى، سعيد مصطفى، (٢٠١٣)، **"أثر السيولة المصرفية على الأداء المالي في البنوك التجارية المقيدة في البورصة المصرية"**، مجلة البحوث والدراسات التجارية، جامعة الزفازيق.
- سعيد، احمد محمد، (٢٠١٦)، **"المخاطرة الإئتمانية وإنعكاسها على الربحية المصرفية: دراسة تطبيقية مقارنة بين مصرفى HSBC و Barclays "**، مركز دراسات الاقتصادية، عمان، الاردن.
- شهاب الدين، ابتسام، (٢٠١٦)، **"الحصة السوقية للتسهيلات المصرفية واثرها على ربحية البنوك التجارية الاردنية - دراسة اختبارية على البنوك التجارية الاردنية للفترة من ٢٠١٠-٢٠١٤"**، رسالة ماجستير، كلية الاعمال ، جامعة الشرق الاوسط.
- عبد الستار، احمد محمد، (٢٠١٣)، **"العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية فى الاردن - دراسة ميدانية"**، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والادارة م ٢٨ .
- عبد القادر، مصطفى أحمد، (٢٠١٥)، **"أثر مخاطر التشغيل والسيولة ومخاطر راس المال تحقيق مستويات الربحية بالبنوك التجارية فى مصر"**، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس.

- عبادى، السعيد احمد، (٢٠١٦)، **"تحليل اداء البنوك التجارية فى العراق باستخدام نسب السيولة والربحية فى العراق"**، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
- عمار، ناصف رزق، (٢٠١٠)، **"تقييم الاداء المالى بالبنوك التجارية الادرنية من خلال قياس العلاقة بين السيولة والربحية للفترة من ٢٠٠١ حتى ٢٠٠٨"**، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية، عمان.
- فلاح، محمد راشد، (٢٠١٧)، **"أثر المخاطر المالية والتشغيلية على الربحية المصرفية في البنوك التجارية التقليدية الخاصة العاملة في سورية"**، مجلة جامعة تشرين، سوريا.
- ميرغني، ندى عبد الرحيم (٢٠١٥)، **"استراتيجيات التسويق المصرفي ودورها في زيادة الحصة التسويقية"**، دراسة ميدانية على بنك فيصل الإسلامي السوداني، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.
- ناصر، فراج زيد، (٢٠١٦)، **"تأثير مخاطر السيولة وراس المال على ربحية البنوك في العراق"**، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد ، قسم العلوم المالية، جامعة بغداد.
- وهدان، احمد، (٢٠١٧)، **"اثر المخاطر المالية على الاداء المالى للبنوك التجارية المدرجة فى سوق عمان المالى"**، رسالة ماجستير كلية الدراسات العليا، جامعة الزرقاء، الادرن.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

- Ayaydin, H K. (2014). "*The impact of capital risk on profitability in Turkish banks"*. Research Journal of Finance and Accounting www.iiste.org ISSN 2222-1697 (Paper) ISSN 2222-2847 (Online) Vol.5, No.1
- Gill, Amarjit Biger. (2016). *"The Effect of Capital Structure on Profitability: Evidence from the bakstan "*. International Journal of Management.

- Khan, S, A. (2015). *"The impact of liquidity and credit risk on profitability in commercial banks in India"*. Global Journal of Management and Business Research.
- Lukorito, K A. (2014) *"Assess the impact of liquidity on the profitability of commercial banks in Kenya*". Higher Education and Economic Growth in Africa " Department of Economics, University of South.
- Lyambiko, J L. (2015). *"Impact of risk management operations on financial performance in commercial banks in Tanzania"*. Global Majority E-Journal, Vol. 3, No. 1 (June 2012), pp. 4-19
- Malik, F. S & Awias, R. (2015). "*The impact of credit risk on the profitability of commercial banks in Pakistan*". Journal of Economic Development 10 (1985), pp. 29–45.
- Shahchera, A F. (2012). "*The impact of liquidity assets on profitability in the Iranian bank*". International Conference on Management, Behavioral Sciences and Economics Issues (ICMBSE'2012) Penan.